بيان صحفي

في تقريرها الخاص بالاقتصاد الفلسطيني
أمانة الأونكتاد تشدد على ضرورة ربط جهود الإغاثة الفورية بالتنمية

حذرت أمانة الأونكتاد من أن احتدام الأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد أدى إلى استنزاف مكاسب الجهود الإنمائية ووضع الاقتصاد الفلسطيني على مسار " نكوص التنمية". جاء ذلك في تقرير الأمانة السنوي حول المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/49/9) الذي ستتم مناقشته خلال اجتماع مجلس التجارة والتنمية المزمع عقده في جنيف خلال الفترة (18-7) من شهر تشرين الأول/ أكتوبر المقبل. ووفقاً للتقرير، فقد أدى تشديد القيود المفروضة على التنقل في الأراضي الفلسطينية منذ نيسان/أبريل 2002 إلى خلق وضعاً مماثلاً لذلك السائد في "حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة". ففي هذه الوضعية تكون حالة الضعف و سرعة التأثر بالصدمات الخارجية حادة وتشتد الوطأة على القدرة الإنتاجية والبنى التحتية المؤسسية وعلى الاقتصاد ككل.

بسبب هذا الوضع الصعب، فقد أُجبرت السلطة الفلسطينية على الاعتماد الشديد على معونات المانحين لتغطية النفقات المصاحبة للأنشطة الطارئة والأساسية و تحويل اهتمامها بعيداً عن أهداف تحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي زاد من أهمية تعزيز الجهود الإنمائية ووضع الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية اللازمة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني ووضعه على مسار التنمية المستدامة. ولا يزال هذا الهدف صعب المنال كونه مناطاً بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

اقتصاد على حافة الانهيار

بناءاً على أكثر التقديرات تحفظاً، فقد شكلت الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر 2000وآذار/مارس2002 ما نسبته 40 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لعام 1999. إذ انخفض الدخل القومي الإجمالي الفلسطيني من 5500 مليون دولار عام 1999 إلى 4200 مليون دولار بحلول عام 2001، فيما تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بما نسبته 12 في المائة خلال عام 2000 وبنسبة بلغت 19 في المائة في عام 2001 . ووفقاً لأحدث التقديرات فقد بلغت الخسائر اليومية التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثاني من عام 2002 من جراء تراجع الدخل القومي الإجمالي حوالي 7600 مليون دولار بالمتوسط، ليصل إجمالي هذه الخسائر منذ عام 2000 إلى 3300 مليون دولار بحلول تموز/ يوليو 2002. وقد ترتب عن ذلك زج قرابة نصف الشعب الفلسطيني للعيش دون حد الفقر المقدر بمبلغ دولارين للشخص الواحد في اليوم. كما قفز معدل البطالة من 10 في المائة في أيلول /سبتمبر 2000 إلى29 في المائة بحلول نهاية آذار/مارس2002 ثم إلى 34 في المائة بحلول تموز/ يوليو 2002. وبذلك أصبح ما يزيد عن 200000 فلسطيني عاطلين عن العمل، ويرتفع هذا العدد إلى حوالي 600000 عامل خلال الفترات التي تخضع فيها الأراضي الفلسطينية لحظر التجول.

و يعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى تكرار عمليات الإغلاق في الأراضي الفلسطينية وإغلاق الحدود والتي أصبحت أشد وطأة منذ نيسان/أبريل 2002. وقد أدى ذلك إلى تراجع الأنشطة الإنتاجية في قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والتجارة والخدمات العامة والخاصة، إلى جانب عرقلة التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت نحو 75 في المائة خلال شهر نيسان/أبريل 2002 فقط. يُضاف إلى هذه الخسائر المباشرة، الأضرار التي لحقت بالمرافق العامة والبنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة خلال تشرين الأول/أكتوبر 2001 و نيسان/أبريل 2002، والتي تُقدر بحوالي 665 مليون دولار.

دورة نكوص في التنمية

ويستعرض التقرير التغيرات العميقة التي طرأت على هيكلية وأداء الاقتصاد الفلسطيني، والتي من غير المحتمل أن تتبدل بسهولة فور تحقيق الاستقرار. بصفة خاصة، فقد استُنفذت القوة الشرائية للاقتصاد في ضوء استنزاف الاستراتيجيات المختلفة التي تبنتها الأسر الفلسطينية للتكيف مع انخفاض مستويات الدخل. وقد ترتب عن ذلك تزايد اعتماد هذه الأسر على دعم الإغاثة الطارئ لتلبية احتياجاتها الأساسية وتوسع الاقتصاد غير النظامي، حيث لجأت الأسر المعوزة إلى مزاولة أنشطة هامشية للمحافظة على معيشة الكفاف. أما مؤسسات الأعمال الفلسطينية، فقد لجأ بعضها إلى خفض مستوى الإنتاج لتأمين استمرار أنشطتها، فيما اضطرت مؤسسات أخرى إلى التوقف عن العمل تماماً.

وتواجه السلطة الفلسطينية حالة إفلاس، حيث أصبحت تعتمد على معونات الدول المانحة لتغطية نفقاتها فيما ارتفع عجز الميزانية من 19 مليون دولار في أيلول/سبتمبر 2000 إلى 73 مليون دولار كانون الأول/ديسمبر 2001. وبحلول نهاية الشهر نفسه، بلغت المتأخرات المتراكمة المستحقة على السلطة الفلسطينية نحو 430 مليون دولار، معظمها للمصارف التجارية. ومن جهة أخرى، تنعكس حالة عدم التيقن المتزايدة سلباً على القدرة الإدارية والتخطيطية للسلطة، إلى جانب العرقلة المستمرة للخدمات العامة و تنامي التحديات التي تجابه السلطة في مجال السيادة.

وبصرف النظر عن مدى كفاءة السلطة الفلسطينية و شفافيتها في إدارة الاقتصاد ووضع السياسات الإنمائية، فهي تواجه اقتصاداً مثقلاً بالاختلالات الهيكلية التي تراكمت خلال فترة الاحتلال. ففي الوقت التي تسير فيه السلطة الفلسطينية بخطى ثابتة في تنفيذ سلسلة من الإجراءات لتحسين أداء مؤسساتها، تواجه جهود التنمية الفلسطينية تحديا مزدوجاً: فتحقيق الانتعاش وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع سيتم في ظل أداء اقتصادي كان لفترة طويلة مخيباً للآمال.

وسيتعين على السلطة إعادة البناء في ظل نظام تجاري يحد من الخيارات المتاحة على صعيد السياسات الاقتصادية وينطوي على سياسات أكثر استجابة للمصالح التجارية للاقتصاد الإسرائيلي المهيمن والأكثر قوة. كما لا تزال اتفاقيات المعاملة التفضيلية و اتفاقيات التجارة الحرة المعقودة مع الشركاء الإقليميين والدوليين، والتي كان من الممكن أن تلعب دوراً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، غير مستغلة إلى حد بعيد، بسبب "شروط الوصول إلى الأسواق" التي تفرضها على الجانب الفلسطيني و التي لا تتوافق مع متطلبات تنمية هذا الاقتصاد. ومن جهة أخرى، فقد أدى تشديد وتقنين القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة التنقل إلى تردي الأزمة الإنسانية، لتزيد بذلك من صعوبة المضي قدماً في تلبية احتياجات الاقتصاد الإنمائية. وينوه التقرير إلى ما سيترتب عن هذه الأزمة من تفاقم الاحتياجات الطارئة التي ستظل قائمة حتى بعد عودة الاستقرار.

ربط جهود الإغاثة الفورية بالتنمية

بينما يعتبر حجم المعونة أحد أهم العناصر الداعمة لعملية إعادة البناء، فإن حسن إنفاق وإدارة المعونة يلعبان دوراً أكثر أهمية في هذا المجال. فهناك حاجة ماسة لوضع آليات تنسيق فاعلة بين الجهات المانحة وكذلك بين مؤسسات السلطة الفلسطينية بما يضمن ربط المعونة بميزانية السلطة وأولوياتها الإنمائية. كما يجب تركيز الجهود على تعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على مجابهة الظروف الصعبة الناجمة عن الأزمة وذلك من خلال التوفيق بين الجهود الرامية إلى تلبية متطلبات إعادة التأهيل والأعمار واحتياجات التنمية الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار، يدعو التقرير إلى أن تسعى جهود إعادة التأهيل إلى تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة الأزمة، خصوصا من خلال البرامج الطارئة لخلق فرص عمل. كما يشدد على ضرورة تنسيق جهود الإعمار مع سياسات التنمية الاستراتيجية من خلال معالجة العوامل الجذرية المسببة للضعف الاقتصادي وإبطال مفعول الآليات السلبية الناجمة عن هذه العوامل. وبالنظر إلى التأثير الاقتصادي للنزاع الراهن على التجارة الخارجية، هناك ضرورة ملحة لاستعادة قدرة الاقتصاد

التصديرية واستعادة الروابط المالية والتجارية مع الأسواق التقليدية، إلى جانب تطوير خطوط إنتاج جديدة ومساعدة الصناعات على النفاذ إلى أسواق تصدير جديدة.

وتنوه الأونكتاد إلى أن تدهور معدلات التبادل التجاري للمنتجات الفلسطينية، المعتمدة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة، قد جعل من الضرورة بمكان إعادة النظر في وتيرة عملية التحرير الاقتصادي والتجاري. ويستدعي ذلك اللجوء إلى "سياسة صناعية ديناميكية"، بما في ذلك اعتماد تدابير حماية مؤقتة استناداً على تقييم شامل للإمكانات التصديرية والاحتياجات الإنمائية للقطاعات المختلفة.

وفي إطار جهودها الرامية لمساعدة السلطة الفلسطينية علة مجابهة المستجدات الطارئة، فقد قامت أمانة الأونكتاد بتكثيف المساعدات التقنية في مجال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك في سياق برنامج أمبريتيك Empretec ، حيث تم إنشاء مركز للتدريب ودعم القدرات ضمن المؤسسة المصرفية الفلسطينية، المؤسسة المضيفة، والتي تولت مسؤولية تشغيل البرنامج ودمجه في إطار شبكة الأمبريتيك الإقليمية والعالمية. ومن جهتها' تعكف الأمانة حالياً على إعداد دراسة شاملة حول قطاع المشاريع الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع "الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء".

كما واصلت الأونكتاد تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية الهادفة إلى بناء المؤسسات الفلسطينية في مجال إدارة الجمارك- ضمن برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية ASYCUDA - و إدارة الدين العام ضمن برنامج DMFAS بالتعاون مع وزارة المالية التابعة للسلطة الفلسطينية. وفي هذه الأثناء، تتشاور الأونكتاد مع السلطة الفلسطينية حول إمكانيات الشروع في تقديم مساعدات تقنية محددة في مجال الأمن الغذائي والتجارة السلعية، وتسير التجارة وخدمات النقل، وترويج التجارة الخارجية، والسياسات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف، وتشجيع الاستثمار.

****

يمكن الاطلاع على هذا الخبر الصحفي من خلال زيارة موقع الأونكتاد على الإنترنت
على العنوان التالي:http://www.unctad.org/eng/pressref.htm

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيد رجا الخالدي، المنسق، تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، شعبة العولمة والسياسات التنموية، هاتف: 7585 709 22 41+، فاكس 5400709 22 41+، بريد إلكتروني Raja.khalidi@unctad.org ؛ أو القسم الصحافي لأمانة الأونكتاد، هاتف: 8285 709 22 41+، فاكس: 3400709 22 41+، بريد إلكتروني press@unctad.org